تنامى اعتماد الصين على الخارج

لى كوى
Li Cui

يزداد ارتباط مصائر البلاد الاقتصادية بمصائر الاقتصاد العالمى

كانت التجارة الخارجية سريعة النمو هى مفتاح أداء الصين الاقتصادى الرائع على مدى العقود الثلاثة الماضية، ومع ذلك فإن النظرة التقليدية تعتبر أن نمو الصين حركته بدرجة كبيرة عوامل محلية. وطبقا لهذه النظرة، فإن الصين تستخدم عمالة وفيرة لتجميع مدخلات مستوردة فى سلع استهلاكية، وصادرات من السلع الرأسمالية ذات تكنولوجيا منخفضة، مما يجعلها «ورشة العالم».

مثل هذه التجارة التجهيزية التجميعية تضيف فى العادة قيمة قليلة للاقتصاد المحلى لأن المحتوى المستورد فى الصادرات مرتفع. ونتيجة لذلك، تمضى المقولة إلى أن تأثير التغيرات فى الطلب العالمى أو فى سعر الصرف على الميزان التجارى للاقتصاد أو على النمو سيكون ضعيفا – لأن أى تغيير فى الصادرات ستعوضه بدرجة كبيرة تغييرات فى الواردات.

إذن كيف تسهم التجارة فى النمو؟ الإجابة هى أن ذلك يتم من خلال نقل التكنولوجيا الأفضل. وهذا التصوير الكاريكاتيرى لتجارة الصين هو أساس العديد من التحليلات الرسمية ومناقشات السياسة بل ويكتسب تأييدا من بعض الدراسات التجريبية. فعلى سبيل المثال، يجد شو ويب (٢٠٠٦) أن التغييرات النسبية فى الأسعار كان لها تأثير ضعيف على صادرات الصين وميزانها التجارى، وهى نتيجة تم غزوها لدورها كمركز للتجهيز.

غير أن مثل هذه القراءة لاقتصاد الصين لا تعكس الواقع الحالى. ورغم أن دراسة حديثة لصندوق النقد الدولى ربما وصفت الاقتصاد الصينى فى مراحل الإصلاح الأولى، عندما كانت الصين تفتقر للدراسة الفنية التكنولوجية المحلية وكان عليها أن تعتمد على منتجات وسيطة مستوردة وسلع رأسمالية لإنتاجها للتصدير (انظر ليموان وأونال كينرينس،

الصورة اعلاه: ميناء للحاويات فى شنغهاى.

٢٠٠٢)، تشير إلى أن هذه القراءة ربما أصبحت أقل دقة فى السنوات الأخيرة (كوى وسيد، ٢٠٠٧). فقد زاد المحتوى المحلى فى صادرات الصين وأصبحت منتجاتها أكثر إتقانا، ويرجع هذا جزئيا إلى الاستثمارات الكبيرة فى الارتقاء بالتكنولوجيا التى وسعت من طاقة الإنتاج فى الاقتصاد.

وقد ساعد التقدم فى التكامل الإقليمى الرأسى (الدرجة التى تملك بها شركة ما موردين فى العمليات السابقة ومشترين منها فى العمليات اللاحقة على توسيع نطاق القيمة المضافة المحلية للصين فى سلسلة العرض العالمية، خاصة فى القطاعات الأقل إتقانا. وتعنى هذه التطورات مقترنة بتغيير فى تكوين المنتجات الذى قد يجعل الصادرات أكثر استجابة للصدمات الخارجية، ضمنا أن الميزان التجارى للصين ونموها الاقتصادى قد أصبحا أكثر حساسية للطلب الخارجى ولتغييرات الصرف مما هو معترف به بشكل عام أو مقدر من المتوسطات التاريخية. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه مادام هيكل تجارة الصين مستمرا فى التطور.

نظرة أوثق إلى الفائض التجارى

على مدى السنوات الأربع الأخيرة، ارتفع الفائض التجارى للصين بشكل حاد، فوصل إلى نحو ٢١٨ مليارا، أو أكثر من ٨ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠٠٦، من متوسط يبلغ نحو ٣ فى المائة تقريبا من الناتج المحلى الإجمالى فيما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤، وما دفع الفائض التجارى للتصاعد هو الزيادة الحادة فى فائض قطاع الصناعة التحويلية. وبشكل خاص، تمثل الآلات والأجهزة الإليكترونية ومعدات النقل أكثر من نصف الفائض التجارى بالمقارنة بعجز كبير منذ سنوات قليلة فقط. واتساع الفائض التجارى حركة أساسا ركود كبيرة فى الواردات، آلتي بدأت فى التخلف وراء نمو الصادرات بهوامش كبيرة فى أوائل عام ٢٠٠٥. وعلى العكس من ذلك، كان نمو الواردات والصادرات فى معظم العقد الماضى متكافئا فى العادة، بما يتسق مع دور الصين كمركز للتجهيز. وكان استيراد السلع الوسيطة (بما فى ذلك أجزاء ومكونات وسلع شبه تامة) هو الأشد، مما يفسر أكثر من نصف الركود فى إجمالى الواردات فيما بين عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ ويمثل نصيب الأسد فى الفجوة بين معدلات نمو الواردات والصادرات. وقد أثر هذا التطور بشكل مباشر على تجارة الصين مع بقية آسيا وربما أخذ يغير دور الصين فى سلاسل الإنتاج الإقليمية. وعلى الرغم من أن فائض التجارة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى مستمر فى النمو، فإن عجزها التجارى مع بقية آسيا، وهو التعويض التقليدى، قد انكمش على مدى العامين الماضيين. وقد أثار هذا القلق فى بعض الاقتصادات الآسيوية، خاصة تلك التى كانت صادراتها إلى الصين محركا أساسيا لنموها الاقتصادى الأخير.

وقد حدث الركود فى الواردات أثناء فترة ازدهار الاستثمار، عندما مكنت زيادة طاقة الإنتاج المحلى فى الصين من توفير مصادر محلية أكبر للمنتجات الوسيطة (انظر الشكل ١). ففى بعض القطاعات، مثل الصلب والمواد الكيماوية، تم إنشاء طاقة هائلة عقب ازدهار الاستثمار أثناء عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ استجابة للارتفاع الهائل فى أسعار السلع. وفى قطاعات أخرى مثل الإليكترونيات والآلات، لعب الاستثمار الأجنبى المباشر أيضا دورا مهما يعكس تغيرا كبيرا فى شبكة الإنتاج العالمية مع تحول مراحل أكثر من الإنتاج إلى الصين. فعلى سبيل المثال، ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى قطاع الإليكترونيات من تايوان المقاطعة الصينية وحدها من ٥٣٨ مليون دولار فى ١٩٩٩ إلى ٢,٤ مليار دولار فى ٢٠٠٥. ومما يعكس ارتفاع طاقة الإنتاج المحلية، أن الصادرات من المنتجات النهائية استمرت فى النمو بقوة فى العديد من القطاعات – بشكل خاص فى الأجهزة الكهربائية، والآلات العادية، وبدرجة أقل فى المنتجات عالية التكنولوجيا مثل أجهزة الضبط – على الرغم من الركود الأخير فى استيراد المدخلات الوسيطة المستخدمة فى إنتاجها.

«ومع التوسع فى العرض المحلى، أخذت الصين تتحول بشكل متزايد من عمليات التجميع البسيطة إلى عمليات بها مجال أكبر فى استخدام المدخلات المحلية»

وتبرز هذه التطورات الدور المتطور للصين فى تجارة التجهيز الإقليمية. ومن المهم الاعتراف بأن فئة تجارة التجهيز هى أساسا فئة تجارة حددها موظفو الجمارك الصينية لأغراض تتعلق بالضرائب. وهى تقتصر على عمليات التجميع منخفضة القيمة المضافة، التى يقدم كل موادها موردون أجانب. وتستطيع الشركات أن تختار استيراد كل أو بعض السلع الوسيطة (على سبيل المثال، المواد الخام، أجزاء ومكونات، إكسسوارات، ومواد للتغليف، من الخارج، والحصول على الباقى من موردين محليين وإعادة تصدير المنتجات النهائية مع إعفاءات ضريبية على المدخلات المستوردة. واتخاذ قرار الاستيراد أو اللجوء لمصادر محلية يعتمد على توافر المنتجات فى الأسواق المختلفة وأسعارها النسبية، مثلما يحدث مع الواردات العادية.

ومع التوسع فى العرض المحلى، أخذت الصين تتحول بشكل متزايد من عمليات التجميع البسيطة إلى عمليات بها مجال أكبر فى استخدام المدخلات المحلية. وقد انخفضت بشدة حصته الأولى، فقد مثلت فى ٢٠٠٦ نحو ١٠ فى المائة فقط من ميزان تجارة التجهيز، منخفضة مما يربو على ٣٠ فى المائة فى أواخر أعوام التسعينيات. وعلى العكس من ذلك، زادت أهمية الأخيرة. وعلاوة على ذلك، ارتفع هامشها – محددا باعتباره القيمة المحلية المضافة لكل دولار تصدير أو الميزان التجارى مقسوما على الصادرات – من بين ١٣ و ١٩ فى أواسط أعوام التسعينيات إلى نحو ٤٠ فى المائة فى العام الماضى، بما يتسق مع المحتوى المحلى المتصاعد فى الصادرات (انظر الشكل ٢).

الشكل ١

آفاق آخذة فى الاتساع

تدعم الصين قدرتها على إنتاج منتجات وسيطة محليا.

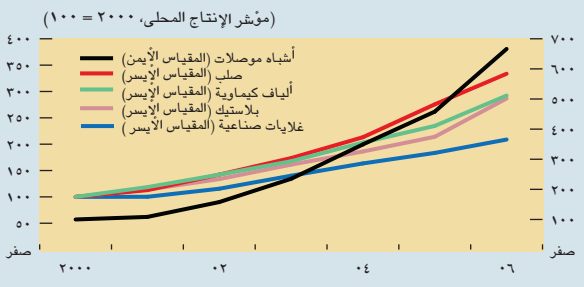

المصادر: CEIC، السلطات الصينية، وتقديرات العاملين فى صندوق النقد الدولى.

الشكل ٢

محتوى محلى أكبر

يزداد استخدام الصين للمواد المحلية فى عملياتها للتصنيع.

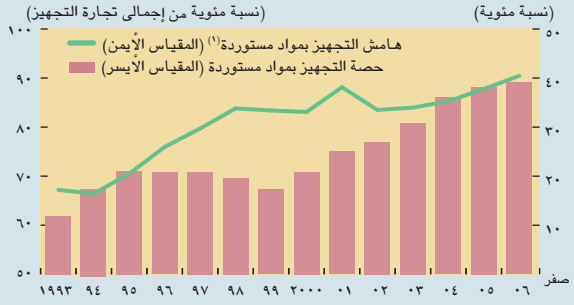

المصادر: CEIC ، والسلطات الصينية، وحسابات العاملين فى صندوق النقد الدولى.

[1] القيمة المضافة المحلية لكل دولار تصدير، أو الميزان التجارى مقسوما على الصادرات.

الشكل ٣

تغير هيكل الصادرات

تزيد الصين بشكل حاد من صادراتها من السلع الرأسمالية والأجزاء والمكونات.

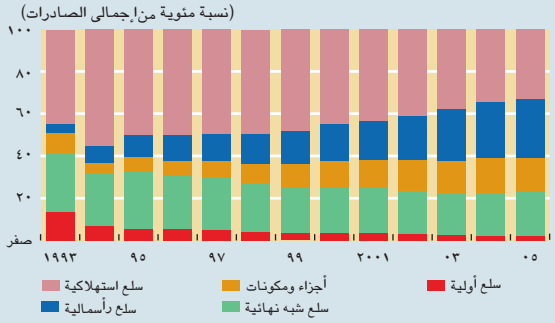

المصادر: CEIC ، والسلطات الصينية، وحسابات العاملين فى صندوق النقد الدولى.

الشكل ٤

الارتقاء بالتكنولوجيا

على مدى السنوات العشر الماضية أصبحت صادرات الصين، أكثر إتقانا.

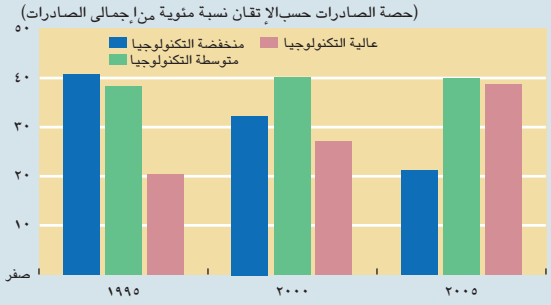

المصادر: CEIC ، والسلطات الصينية، وحسابات العاملين فى صندوق النقد الدولى.

... وبالنسبة لتركيب التجارة

غيّر الاستثمار المحلى الضخم فى السلع الرأسمالية، وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الكبيرة، والارتقاء بالتكنولوجيا أيضا من تركيب التجارة من المنتجات. وبينما كانت السلع الاستهلاكية كثيفة الاستخدام للعمالة (بما فى ذلك الملابس واللعب) تسيطر فى وقت ما على صادرات الصين، تراجع نصيبها من إجمالى الصادرات بأكثر من ٢٠ نقطة مئوية على مدى العقد الماضى. وارتفعت بشكل ملحوظ الصادرات من السلع الرأسمالية والأجزاء والمكونات، فأصبحت تمثل أكبر من ٤٠ فى المائة من إجمالى الصادرات بالمقارنة بنسبة ١٠ إلى ١٥ فى المائة منذ عقد مضى (انظر الشكل ٣). ومثل هذا التحول يشير إلى التغيير فى هيكل التجارة والإنتاج فى الصين والاتجاه نحو منتجات كثافة رأس المال فيها أكبر وأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية.

وبشكل أعم، أصبحت صادرات الصين أكثر إتقانا بدرجة كبيرة على مدى العقد الماضى (انظر الشكل ٤)، ومثل وارداتها. وأحد المقاييس المفيدة لإتقان التجارة هو « مؤشر رودريك »: إن كل منتج يقاس بالمتوسط المرجح لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى على أساس تكافؤ القوة الشرائية للبلدان التى تصدره، مع تحديد الأوزان بالميزة النسبية التى يكشف عنها كل بلد. ثم تحسب مؤشرات إتقان التجارة العكسية كمتوسط مرجح لمؤشرات الإتقان عبر المنتجات، مع تحديد الأوزان بحصص التجارة (انظر رودريك ٢٠٠٦). وتميل السلع التى تستوردها الصين لأن تكون أكثر اتقانا من تلك التى تصدرها، والفجوة المستمرة بين إتقان الصادرات والواردات توحى بأن الصين مستمرة فى الاعتماد على الواردات فى بعض المجالات (خاصة المنتجات عالية التكنولوجيا) من أجل إنتاجها المحلى.

حساسية الميزان التجارى

عند بحث تداعيات زيادة نصيب المصادر المحلية فى الصادرات وزيادة إتقان المنتجات بالنسبة لحساسية الميزان التجارى للصدمات الخارجية، يثار سؤالان. **هل انفصلت الواردات عن الصادرات؟** أى كان لزيادة طاقة الإنتاج المحلى التأثير المتوقع بإضعاف العلاقة الوثيقة التقليدية بين الواردات من المنتجات الوسيطة والصادرات من المنتجات النهائية؟ تستخدم بيانات تجارية مفصلة لفحص هذه الرابطة بالنسبة لمجموعة من القطاعات الفرعية فى صناعات الإليكترونيات والآلات ومعدات النقل. وتمثل العينة نحو نصف واردات الصين من الأجزاء والمكونات. ومن خلال تقدير الخبراء ، يتم تحديد انحدار واردات كل صناعة من الأجزاء والمكونات على صادرات المنتج النهائى لنفس الصناعة، مع الأخذ فى الحسبان متغيرات أخرى تمثل الطلب المحلى على هذه المنتجات النهائية، وكذا السعر العالمى للمدخل بالنسبة لسعره فى الصين. وتقسم العينة الكاملة (١٩٩٤ – ٢٠٠٥) أيضا إلى فترتين متساويتين لتقييم ما إذا كانت قوة العلاقة بين الواردات والطلب الأجنبى، من ناحية، والطلب المحلى فى الصين من الناحية الأخرى، قد تغيرت. وتبين النتائج أن واردات الأجزاء والمكونات ترتبط بشكل إيجابى بتصدير المنتجات النهائية لنفس الصناعة بالنسبة للنصف الأول من العقد الماضى. واتفاقا مع فرضية أن استيراد الأجزاء والمكونات قد انفصل عن تصدير المنتجات النهائية فى السنوات الأخيرة، لا توجد رابطة إحصائية كبيرة بينهما فى النصف الثانى من العقد. ففى الفترة الأخيرة، أصبحت المدخلات المستوردة أكثر ارتباطا بالطلب المحلى، مما يوحى بأن واردات الصين من

الأجزاء والمكونات يزداد استخدامها لسد احتياجات الإنتاج المحلى (التى تنمو مع توسع طاقة الإنتاج المحلى).

لذلك، فإن وجهة النظر التقليدية التى تقول إن الدور الأساسى للصين فى التجارة الدولية هو أنها مركز تجميع لم تعد صحيحة الآن كما كانت فى الماضى. فالصدمات الخارجية قد يكون لها تأثير محتمل أكبر على ميزان الصين التجارى واقتصادها المحلى لأن الركود فى الصادرات قد لا يعوضه تراجع مساو فى الواردات. وفى الوقت نفسه، فإن واردات الصين يحركها نمو البلاد الاقتصادى، أكثر من كونها تستخدم بشكل مباشر كمدخلات فى منتجاتها للتصدير.

هل يؤثر إتقان المنتجات على حساسية التجارة؟ أى كيف أثرت خصائص المنتج – خاصة زيادة إتقانه – على استجابة تدفقات التجارة للصدمات الكلية؟ مرة أخرى تستخدم بيانات التجارة المفصلة للإلمام بالاختلافات المحتملة بين المنتجات فى داخل الصناعات، بما يتسق مع وجهة النظر التى ترى أن البلاد تتخصص فى التجارة الدولية بمستويات أكثر براعة من الصناعات (انظر فينسترا وروز، ٢٠٠٠، وسكوت، ٢٠٠٤). وهذا الإطار الإحصائى المستخدم لاختبار هذه الفرضية هو امتداد لنموذج التجارة المعيارى الذى يربط الصادرات والواردات بالطلب الخارجى والمحلى وسعر الصرف الحقيقى الفعال (انظر «لماذا أسعار الصرف الحقيقية؟» فى صفحة ٤٦) بينما يسمح لمرونة التجارة بأن تختلف تبعا لإتقان المنتج.

وتبين النتائج فى جانب الصادرات، أنه كلما زاد إتقان المنتج، مالت صادراته للزيادة استجابة لزيادة معينة فى الطلب الأجنبى، ومالت صادراته للانخفاض مقابل ارتفاع معين فى سعر الصرف الحقيقى الفعال. وعلى جانب الواردات، كلما كان المنتج أكثر إتقانا، مالت وارداته للزيادة استجابة للطلب المحلى المتزايد، على الرغم من أنها تميل للزيادة بدرجة أقل استجابة لارتفاع معين فى سعر الصرف الحقيقى الفعال. لذلك فإن ارتفاع مستوى إتقان المنتج يشير أيضا إلى حساسية أكبر لصادرات الصين وميزانها التجارى لتقلبات الطلب والسعر عما كان عليه الأمر فى الماضى.

هل تغيرت الأدوار؟

تزايدت مساهمة صافى الصادرات فى نمو الصين بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة، كما يتراءى فى الفائض التجارى المتصاعد كحصة من الناتج المحلى الإجمالى. ويوحى التحليل السابق بأن جزءا كبيرا من الزيادة يعكس تغيرات هيكلية فى الاقتصاد الصينى، خاصة المحتوى المحلى المتزايد فى صادراتها. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاهين الأساسيين اللذين شرحناهما هنا، يعنيان ضمنا أن الصين أصبحت أكثر عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية، مثل حدوث ارتفاع حقيقى لسعر الصرف أو ركود فى الطلب الخارجى، عما هو مفترض بشكل عام. ويؤكد هذا الحاجة للإسراع فى إعادة التوازن للنمو فى الصين بعيدا عن تقلب صافى الصادرات المحتمل والاتجاه نحو طريق أكثر استدامة يوجهه الطلب المحلى.

والتغيرات الهيكلية فى الصين لها أيضا تداعيات إقليمية مهمة بالنسبة لتدفقات التجارة داخل آسيا وتطور شبكات الإنتاج الإقليمية. ففى السنوات الأخيرة، حلت الصين محل الولايات المتحدة باعتبارها أكبر سوق للتصدير بالنسبة لعدد متزايد من البلدان الآسيوية وكان لها أيضا دور محورى فى تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر فى الإقليم، خاصة فى شكل سلع وسيطة تمر من خلال شركات متعددة الجنسيات كجزء من سلاسل تمر عبر الحدود. وفى الحقيقة، فإن المنتجات الوسيطة تمثل ثلاثة أخماس الزيادة فى التجارة داخل آسيا على مدى العقد الماضى. ولكن مع بدء الصين فى التخصص فى مزيد من الأجزاء فى سلسلة الإنتاج، فإن وارداتها من السلع الوسيطة من المنطقة قد تبدأ فى الانخفاض.

وهذه الاتجاهات فى حد ذاتها يمكن أن تقلل من الروابط التجارية فى داخل

«أن الصين أصبحت أكثر عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية، مثل حدوث ارتفاع حقيقى لسعر الصرف أو ركود فى الطلب الخارجى، عما هو مفترض بشكل عام».

الإقليم. بيد أن التوسع المحتمل لسوق الصين المحلية يخلق الفرص لاقتصادات الإقليم، على سبيل المثال، لإنتاج سلع عالية التكنولوجيا لا يحتمل أن تستطيع الصين إنتاجها فى المستقبل القريب. وتبرز هذه التطورات حاجة الاقتصادات فى الإقليم لأن تحقق تقدما فى ابتكاراتها التكنولوجية ولأن تحسن السلسلة النوعية. وفى الوقت نفسه، فإن بلدان جنوب شرق آسيا منخفضة الدخل تستطيع أن تأخذ مكان الصين فى الطرف الأدنى من هذه الشبكات، بقدر ما تطور الصين ميزتها النسبية ومن ثم ترتفع تكلفة العمالة فيها. ■

لى كوى خبير اقتصادى أقدم فى دائرة أسيا والمحيط الهادى فى صندوق النقد الدولى.

المراجع:

Cui, Li, and Murtaza Syed, 2007, "The Shifting Structure of China's External Trade and Its Implications," forthcoming IMF Working Paper (Washington: International Moneary Fund).

Feenstra, Robert, and Andrew Rose, 2000, "Putting Things in Order: Trade Dynamics and Product Cycles," Review of Economics and Statistics, *Vol. 82 (August), pp. 369–82.*

Lemoine, Françoise, and Deniz Ünal-Kesenci, 2002, "China in the International Segmentation of Production Process," CEPII Working Paper No. 2002–02 (Paris: Centre d'études prospectives et d'informations internationales).

Rodrik, Dani, 2006, "What's So Special about China's Exports?" NBER Working Paper No. 11947 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Schott, Peter, 2004, "Across-Product Versus Within-Product Specialization in International Trade," Quarterly Journal of Economics, *Vol. 119, pp. 646–77.*

Shu, Chang, and Raymond Yip, 2006, "Impact of Exchange Rate Movement on the Mainland Economy," China Economic Issues No. 3 (Hong Kong Monetary Authority).